

النزوح الناجم عن تغيير المناخ - وسط وجنوب العراق

فترة جمع البيانات: ايلول ٢٠٢٥

السياق

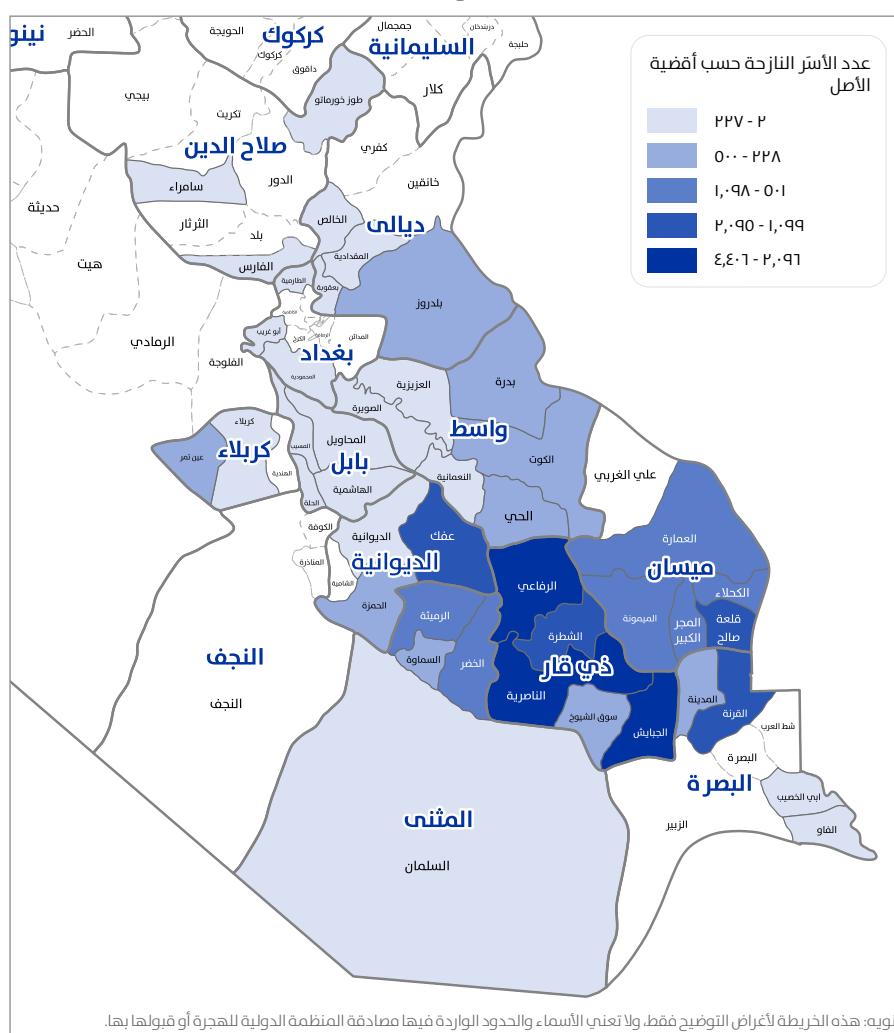
منذ حزيران/يونيو ٢٠١٨، تقوم مصفوفة تتبع النزوح بتبني النزوح الناجم عن تغيير المناخ في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق. ولا يزال الجفاف وتدحرج الأراضي واذياب ملوحة المياه في الأنهر والروافد الهامة يشكل عبئاً على الزراعة وتربية الماشية والأشنطة المرتبطة بصيد الأسماك، حيث لا تستطيع العديد من الأسر ضمان سبل عيش كافية ومستدامة في المناطق الريفية. ويهدف تتبع النزوح الناجم عن تغيير المناخ إلى توفير بيانات حول أعداد ومواقع الأسر الضعيفة التي اضطرت إلى النزوح من مناطقها بسبب العوامل المناخية والبيئية.

تم جمع بيانات هذا التحديث خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، وذلك من خلال فرق التقليم والاستجابة السريعة التابعة لمنظمة الدولية للهجرة (RART)، المنتشرة في مختلف أنحاء العراق (تشكل النساء ٨٠٪ من المائة من إجمالي الباحثين الميدانيين). وتعتمد هذه الفرق في جمع البيانات على مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين، باستخدام شبكة واسعة تضم أكثر من ٦٣٦ مصدراً للمعلومات، من بينهم قادة المجتمع والمطاعير والسلطات المحلية وقوى الأمن.

مدى النزوح



الخارطة: أوضاع الأصل للأسر النازحة بسبب تغير المناخ والتدحرج



حتى شهر أيلول ٢٠٢٥، لاتزال ٣١,٠٠٠ أسرة (٦٠٪) نازحة بسبب العوامل المناخية في ١٢ محافظة. وتتوزع هذه الأسر النازحة على ٤٧ موقعًا. وسبّلت هذه الجولة زيادة في عدد المواقع التي تم تقييمها، مع صافي إضافة قدرها ٢٢ موقعًا مقارنة بالجولة السابقة. ويعزز هذا الارتفاع إلى توسيع شبكة مصادر المعلومات الرئيسيين التي تم إنشاؤها من خلال دراسة مصفوفة تتبع النزوح الأخيرة المعنية بتحديد التواجد المعرضة لخطر النزوح الناجم عن تغير المناخ.

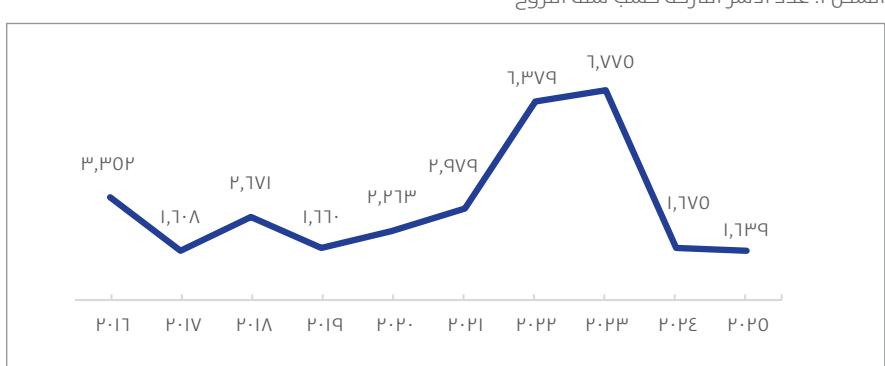
من بين الأسر الـ ٣١,٠٠٠ النازحة، نجحت ٨٣٪ في المائة داخل المحافظة نفسها، في حين بقيت ٥٤٪ في المائة داخل قضاء الأصل. إضافةً إلى ذلك، انتقلت ثلاث أسر من كل خمس أسر نازحة إلى المناطق الحضرية.

نجح نحو نصف الأسر من محافظة ذي قار (٤١٪ في المائة، ١٤,٣٧٦ أسرة)، تلتها محافظة ميسان (١٧٪ في المائة، ٣,٦٧٦ أسرة)، ثم الديوانية (١٢٪ في المائة، ٥,٣٣٨ أسرة).

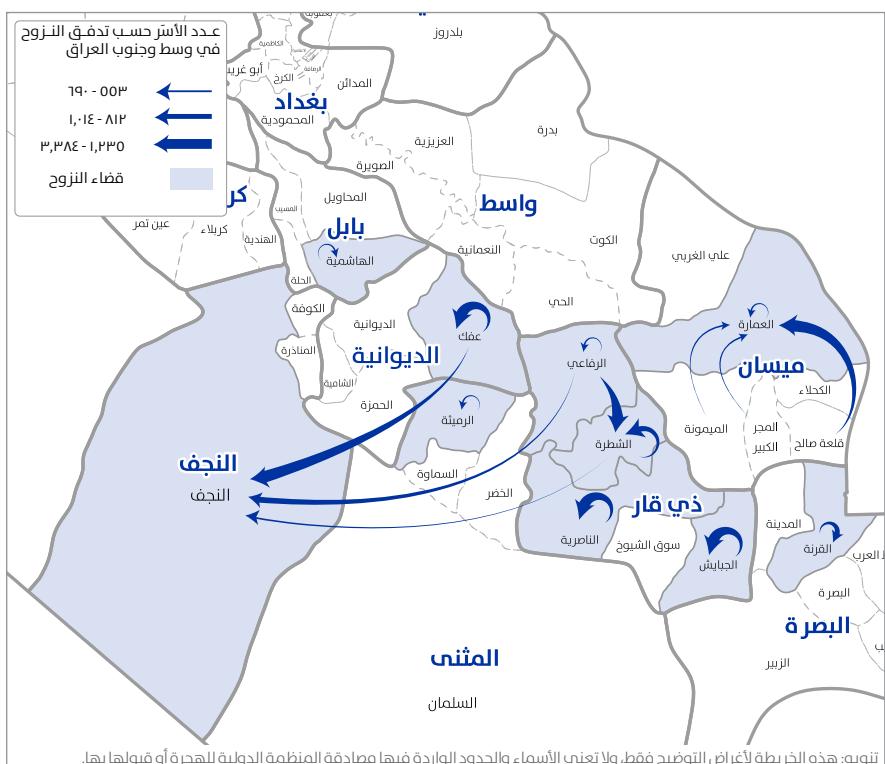
وعلى مستوى الأقضية، يسجل **قضاء الرفاعي** في محافظة ذي قار أعلى نسبة من النزوح الناجم عن تغير المناخ، إذ يستحوذ على ١٤٪ في المائة من إجمالي الأسر النازحة (٤,٤٦ أسر). ويليه **قضاء الجباش** (١٢٪ في المائة، ٣,٥٨٦ أسرة) و **قضاء الناصرية** (١٢٪ في المائة، ٣,٧٣٨ أسرة)، وكلاهما في محافظة ذي قار. و يأتي بعد ذلك **قضاء عفك**، مساهمًا بنسبة ١٠٪ في المائة من إجمالي السكان النازحين (١٠٣١ أسر) في محافظة الديوانية.

لغاية شهر أيار ٢٠٢٠، نزح تقريرًا نصف الأسر خلال عامين فقط، هما ٢٠٢٢ (٢١٪) و ٢٠٢٣ (٢١٪). وبين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١، تباينت نسب النزوح السنوية، مع تسجيل ذروات في ٢٠٢٤ و ٢٠٢١. وانخفض عدد الأسر النازحة في عام ٢٠٢٣ بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى زيادة معدلات هطول الأمطار، وتحسن إدارة الموارد المائية، وفرض قيود على المحاصيل والأنشطة كثيفة الاستهلاك للمياه.

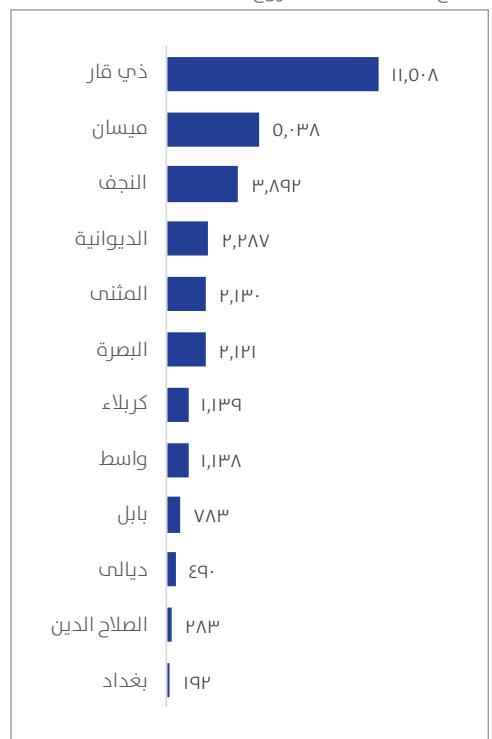
وفي عام ٢٠٢٥، نزحت حتى الآن ١,٦٣٩ أسرة، معظمها من **قضاء الهاشمية** في محافظة **بابل** (٥٢٪) و **قضاء عفك** في محافظة **الديوانية** (٥٧٪).



الشكل ١: عدد الأسر النازحة حسب سنة النزوح^١



الشكل ٢: عدد الأسر النازحة بحسب تغير المناخ حسب محافظة النزوح



نزح نحو **خمسين** الأسر النازحة إلى محافظة **ذي قار** (٣٧٪)، في حين انتقل ما يقل قليلاً عن **خمس** الأسر إلى محافظة **ميسان** (١٦٪)، واستقرت نسبة إضافية قدرها ١٣٪ في محافظة **النجف**.

وفقاً لما يتعلّق بـ**تدفقات النزوح**، فقد حدث ٣٧٪ في المائة من إجمالي حالات النزوح داخل نفس المحافظة في **ذي قار**. وبشمل ذلك النزوح داخل نفس القضاء في **الناصرية** (٣,٣٨٤ أسرة، ١١٪ من التدفقات) و **الجبايش** (٣,٣٧٥ أسرة، ١١٪ من التدفقات). إضافةً إلى التدفقات من **قضاء الرفاعي** إلى **قضاء الشطارة** من **النجف** (٢,٠١٠ أسرة، ٨٪). كما سُجِّل ١١٪ في المائة إضافية من تدفقات النزوح داخل نفس المحافظة في **ميسان**، ولا سيما من **قضاء قلعة صالح** إلى **قضاء العمارة** (١,٠٩٧٪، ٥٪ من التدفقات).

وفي عام ٢٠٢٥، كانت معظم تدفقات النزوح داخل نفس القضاء في **قضاء الهاشمية** بمحافظة **بابل**. إذ شكلت ٣٢٪ في المائة من إجمالي تدفقات النزوح المسجلة خلال عام ٢٠٢٥.



^١ تبيّن هذه الخريطة أهم ١٠ تدفقاً للنزوح من أقضية الأصل إلى أقضية النزوح، ويُشار إلى النزوح داخل القضاء الواحد بسهم دائري.

إن جميع الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. كما أن التسميات المستخدمة والمصطلحات المعروضة في جميع أجزاء التقرير لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أوإقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها. يجب الاستشهاد بالنص التالي عند استخدام أي من البيانات أو المعلومات الواردة في هذا المنتج المعايير: "المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، تشرين الثاني ٢٠٢٥. النزوح الناجم عن تغير المناخ في وسط وجنوب العراق، المنظمة الدولية للهجرة، العراق".